جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

6

التقرير الاستراتيجي السنوي
الحالة الجيواستراتيجية للمنطقة العربية

الجزء الأول

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2020

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/
STG.CENTER
CenterSTG

تونس

هل تكون 2021 سنة الاستفاقة؟

أ. عبد الحميد الجلاصي

مجموعة التفكير الإستراتيجي - إسطنبول

تونس: هل تكون 2021 سنة الاستفاقة؟

ملخص تنفيذي

أكدنا في خلاصة تقريرنا للسنة الماضية[1] «أن تونس لا تزال أمام فرصة لترسيخ ثورتها وتدعيم انتقالها رغم كل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والمالية، ورغم كل الرمال المتحركة إقليميا وفي الجوار القريب، ورغم كل صعوبات المشهد الذي أفرزته انتخابات 2019. لقد أعطى الشعب الحليم رسالته وعبّد الطريق، والضغط الآن على النخبة،والأرجح أن تلتقط الرسالة.»

لكن دخول فاعل ثقيل على الخط أربك كل الحسابات. فقد كانت سنة 2020 سنة الكورونا، هذا العدو المتخفي الذي لا أحد عرف كيفية تصرفه وتوقع انتشاره وردود فعله، فاعتمدت كل الحكومات استراتيجية مراقبة سلوك العدو والملاحة في الضباب على حسب ما تمتد الرؤية، ودخلت كل البشرية السجن لثلاثة أشهر كاملة في سابقة لم يحدث مثلها في التاريخ.

ميزة اعتماد إجـراءات الإغـلاق والصرامة في تطبيقها أنها تحد من الإصابات والخسائر في الأرواح،ولكنها تغلق المبادلات والأسواق والإنتاج بما من شأنه أن يرمي بالملايين في البطالة ويعرضها حقيقة للجوع.

كان الخيار بين كارثتي انهيار المنظومات الصحية أو المنظومة الاقتصادية.

في تونس لم تكن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية تعاني صعوبات متراكمة فاقمتها الجائحة في بلاد ذات سوق صغيرة كثيرة الانفتاح على الخارج ومرتكزة على قطاعات هش.

وكانت الجائحة امتحانا لجاهزية المنظومة السياسية التي أفرزتها انتخابات خريف 2019.فقد كان واضحا منذ البداية صعوبة الاهتداء إلى توليفة متناغمة وناجعة وتقود الطلب الكاسح على التغيير برئيس من خارج السيستام ودون خبرة في العمل السياسي وببرلمان مشتت تشقه الصراعات،وكان الرهان معقودا على أهم الفاعلين للتعامل العقلاني، ولكن ذلك لم يحصل فتفاقم الصراع بين المؤسسات وعدم الاستقرار الحكومي والاحتراب داخل البرلمان. وهكذا تعقدت الأزمة الاقتصادية الاجتماعية الأصلية بأزمة صحية مع أزمة قيادة. يحدث كل ذلك في حين لم تغير الأطراف الدولية موقفها من التجربة التونسية رغم إشارتها إلى استنزاف المنجز السياسي كعامل تسويق،كما أن محاولات الإعاقة من بعض دول الإقليم لا تقارن بحجم الضغوط على ساحات أخرى بل إن التطورات الحاصلة في منطقة الخليج بعد الانتخابات الأمريكية ستزيد من أضعاف مخططات الإرباك.

1- تقدير موقف تونس 2019-2020 : 2019 كانت سنة كل المفاجآت،فهل تكون 2020سنة الانفراج ؟
تقدير استراتيجي (5)،الجزء الثاني. منشورات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي /إسطنبول ومجموعة أفق المستقبل للاستشارات / الكويت.2020

وستكون الأشهر القليلة القادمة حاسمة في الترجيح بين استعادة الأمل باستفاقة المنظومة المؤسساتية والحزبية أو مواصلة تدوير الأزمة والمعالجة بالمسكنات الحزبية والمؤسساتية ما من شأنه الدعوة إلى انتخابات سابقة لأوانها في أحسن الحالات أو انفلات الأوضاع ودخول البلاد مرحلة فوضى في أسوئها.

المشهد السياسي

لقد كان عدم الاستقرار السمة الأبرز خلال هذه السنة. فقد فشلت حركة النهضة الفائزة في الانتخابات في تمرير حكومتها التي شكلها المهندس الحبيب الجملي في العاشر من يناير،ثم سقطت حكومة إلياس الفخفاخ بعد أربع أشهر فقط من نيلها الثقة بسبب تضارب مصالح (15 يوليو)، وأخيرا تمت المصادقة على مرور حكومة هشام المشيشي بتاريخ الثاني من سبتمبر دون حزام سياسي واضح. كما نجا رئيس البرلمان من عريضة سحب ثقة بتاريخ الثلاثين من يوليو في مناخ شديد التجاذب وفي محطة رمزية استقطبت اهتمام الرأي العام الوطني والمتابعين في المنطقة والعالم. لقد أعادت انتخابات خريف الأمل للتونسيين في قدرة الصندوق على تحقيق التغيير واستعادة بناء الثقة بين الناخبين والنخبة السياسية والمؤسسات وكانت الأسابيع التي تلت الانتخابات فرصة لميلاد روح متفائلة تذكر بالأسابيع التي تلت فرار بن علي. لكن كانت السنة التي تلت الانتخابات سنة الفرص الضائعة وتبديد الأمل المستعاد. كل استطلاعات الرأي تتعاضد لتأكيد الإحساس الواسع بالإحباط وبخيبة الأمل خاصة وقد مرت عشر سنوات على الثورة يراها الرأي العام سنين عجافا ويثمن الغيورون على الثورة مكسبها السياسي الأساسي ولكنهم يعبرون هم أيضا عن عدم رضاهم لتواضع المنجز التنموي وقد كان الدافع الاجتماعي هو القادح المباشر للثورة.

في مراحل الانتقال لا بد من تسوية بين زمنية رب البيت،الذي نسميه في تونس «العياش «الذي يهمه تدبير ضرورات أهله بين اليوم والليلة دون أن ينشغل بالزمن الحضاري ولا الزمن الجيولوجي ولا الزمن الكوني، وزمنية النخبة والمثقفين والساسة الوطنيين الذين يدركون أن التغييرات الكبرى وإعادة البناء تتطلب زمنا.

التسوية ممكنة بالتفهم وبالجهد البيداغوجي وبالسياسة التواصلية الصادقة ولكن خاصة بمعاينة أن الأوضاع تتحرك بنسق ثابت وأن يكن بطيئا. بدل التسوية تفاقمت الفجوة وتُمترست النخبة تتغنى بحرية الكلام وتُمارس العياشة بحقهم في الكرامة. والحق هنا من جانب العياشة، ففي السياسة المدرك perception هو الحقيقة.

لقد تفننت النخبة التي أفرزتها انتخابات خريف 2019في تبديد الأمل وقدمت كل الأدلة على فشل أهم الفاعلين في التعامل مع نتائج الانتخابات

أ – فالرئيس قيس سعيد لم ينجح في ملء موقع الرئاسة. فقد اختار دائرة استشارة تفتقد في اغلبها

للخبرة والتنوع والرصانة المتناسبة مع الموقع،كما شهدت صراعات داخلها انجرت عنها وانسحابات وإعفاءات، وتورطت في التدخل في شؤون الحكومة والإدارة خارج الصلاحيات وفي خرق للأعراف. وقد أثارت التسميات التي قررها موفقة دائما لا من حيث الأسلوب ولا من حيث التناسب مع المهمة بما في ذلك طريقة اختياره للمرشحين لرئاسة الحكومة أو اقتراحه للأسماء التي يتشاور فيها مع رئيس الحكومة المقترح. كما أن أداءه الاتصالي لم يوفر التطمين عند الشك ولا الوضوح والصراحة عند المخاطر.

فقد تغيب الرئيس في مناسبات كثيرة كانت تتطلب حضوره، وكان الغالب على خطابه عندما يتكلم الغموض والتلبيس وتوجيه الاتهامات لجهات هلامية وإعطاء إشارات تؤول بأنها محاولة بالزج بالمؤسستين الأمنية والعسكرية في صراعات السلطة. ولم يقم بدوره في تجميع التونسيين ولم يخرج من جبة المرشح للرئاسيات بل كان مقسما حين لم يقبل التعامل سياسيا مع الأصوات الناخبة التي ذهبت لمن يصنفهم بالفاسدين. ولم يتدخل في الأوقات الصعبة التي هددت المصالح العليا للبلاد مثلما حصل عند مناقشة لائحة طلب اعتذار فرنسا على جرائمها أثناء الفترة الاستعمارية وأعطى الانطباع أنه يستثمر في الأزمات ويحرض على المشهد الحزبي وعلى البرلمان. ولم تكن الدبلوماسية التونسية ناجعة في الملفات الحيوية مثل الملف الليبي وهو الأكثر حيوية بالنسبة لتونس، ولا كانت مبادرة لتمتين العلاقات مع الجزائر، كما أن التعامل مع فرنسا أعطى انطباعا بالدونية.

ب – أما البرلمان فقد كانت أمامه وصفة وحيدة يتجاوز بها انقساماته والتوتر العالي بين كتله بما يسمح له بالاشتغال بقدر من الانسجام والنجاعة تتمثل في الاشتغال على الوسط لعزل الأقليات الشعبوية وغير الديموقراطية وذلك بهندسة المشهد المؤسساتي وفقا لحزمة متكاملة تتضمن الحكومة وتركيبتها وتوزيع المسؤوليات في إدارة المجلس برئاسته ومكتبه ولجانه. كان ذلك ممكنا بتجاوز صراعات المنافسة الانتخابية والالتقاء على الالتزام بالدستور وقيم الثورة وصياغة برنامج يكرس التغيير والالتزام بقواعد الحوكمة الرشيدة ويضمن تحقيق نتائج ملموسة في المستويين الاقتصادي والاجتماعي بما يفتح الآفاق أمام الشباب خاصة.

وكان من شأن ذلك أيضا أن يرسخ الموقع الحقيقي للبرلمان باعتباره السلطة الأصلية بجانب رئيس اختاره حوالي ثلاثة أرباع الناخبين في الدور الثاني. لكن الأمور سارت على عكس ذلك المرتجى فتم الفصل بين المسارين الحكومي والبرلماني بما فاقم من أزمة الثقة بين القوى التي تنتسب إلى الثورة وفسح المجال أمام القوى المسكونة بالحقد والرغبة في استرجاع مواقعها فتحول البرلمان إلى ساحة معارك بما أفقده هيبته وجعل منه المؤسسة الأبعد عن تقدير التونسيين والأقرب لشبهات الفساد حسب استطلاعات الرأي.وتصاعد خلال ذلك خطاب الحقد والكراهية بين قيادات الأحزاب في الإعلام وبين أنصارها في منصات التواصل الاجتماعي واختلطت الأوراق وخطوط الفرز وتم اغتيال

اللغة وابتذلت معاني الديموقراطية والثورة ومقاومة الفساد في فوضى مفهومية تزيد الرأي العام نفورا من الجميع قواعد الاحزاب

ت – هذا التشتت في صفوف القوى المنتسبة للتغيير أدى إلى إفراز حكومات دون سند حقيقي ودون روح ودون قدرة على الانجاز تبحث عن تثبيت نفسها في الحكم أكثر من استفراغ الجهد في البحث عن سبل النجاح في الانجاز،وذلك شأن الحكومات التي تسير بين الألغام وتخضع لابتزاز كتل صوتت لها خوفا من انتخابات سابقة ولابتزاز المنظمات المهنية ولمحاولة بسط اليد من طرف رئاسة الجمهورية

ث – عندما يتفاقم الفراغ القيادي وتتعدد أوجه الأزمة،يتقدم الاتحاد العام التونسي للشغل ليملأ الفراغ ويقدم مبادرة ويقوم بدور الوسيط بين القوى السياسية وبين الرئاسة والبرلمان بل يقدم مخرجا للرئاسة حتى تشرف على الحوار دون أن تتلطخ بالتعامل مع من تسميهم الفاسدين أو التعامل معهم. غير أن الأوضاع تختلف عن الحوار الوطني الذي حصل سنة 2013 برعاية أربع منظمات من المجتمع المدني وبدعم دولي، إذ أن الأوضاع الداخلية لاتحاد الشغل متوترة بسبب الصراع حول التداول الديموقراطي، والأهم من ذلك أنه طرف في صراع مع قوى برلمانية وازنة يريد استبعادها من الحوار كما انه طرف أساسي في السجالات حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية بل كان سببا في عرقلة الإصلاحات منذ بداية الثورة.

ج – يتفق الجميع يتفق حول وجود أزمة ويختلفون في تحديد عمقها وطبيعتها،كما يتفقون على ضرورة الحوار ثم يختلفون حول مضمونه وأولوياته وجهة الإشراف عليه. إن أي حوار يجب أن تشتغل على كل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية اللازمة وأن تحسن ترتيب المداخل والأولويات.ولكن إغفال الجانب النفسي المتحكم في العلاقة بين أهم الفاعلين لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الفشل قبل الانطلاق أو بعده أو في توفير المسالك المناسبة لتنفيذ مخرجاته.

لا يمكن لأي حوار أن ينجح إذا استهانة بموقف الكتل الوازنة في البرلمان أو ظهر في صورة ظهير لرئيس الجمهورية في صراعه مع البرلمان ورئيسه أو في صورة مزيد توغل اتحاد الشغل في مفاتيح الساحة السياسية أو في صورة استراتيجية لإعادة تشكيل المشهد الحزبي وتوازناته ببناء جبهة سياسية تفاقم تقسيم التونسيين وتستعد لمعارك تتصورها قادمة

ح – ولئن يتواصل الاضطراب في المنطقة فلقد تقلصت حدة التهديد الإرهابي في البلاد نظرا لاستقرار

الحالة في ليبيا في وضعية تشبه اللا حرب واللا سلم ونظرًا لتحسن جهوزية المؤسستين الأمنية والعسكرية. ولكن الإرهاب يظل حقيقة وخطرا قائما. تونسيا فإن المخاطر الأمنية الأبرز،راهنا،هي المتعلقة بالإجرام بين الحدود (التهريب)أو في الأحياء والذي يتخذ أحيانا مظاهر شديدة الفظاعة بما يتطلب معالجات أعمق من المعالجة الأمنية على ضرورتها.

خ – ورغم هذه المشهد السياسي المهتز إلا أن حكمنا بأن المعادلة التونسية هي معادلة بسيطة ومرتهنة للعوامل الداخلية أساسا لم يتغير،وهو ما عززته جائحة كورونا إذ كان من استتباعاتها أن انكفأت جميع الدول على نفسها لأشهر طويلة بما أتاح الفرصة للديناميكيات الوطنية أن تكون هي الأكثر تأثيرا. وهو اتجاه نعتقد أن يستمر لبعض الوقت بالنظر لأن الوضع العادي المتوقع هو التعايش مع الفيروس. لم تكن بعض القوى الدولية الأكثر تأثيرا مثل فرنسا وأمريكا وألمانيا والاتحاد الأوروبي متحمسة لصعود الرئيس قيس سعيد لرئاسة الجمهورية خشية خطاب استقلالي وسياسة خارجية سيادية ومبادرة ولم تكن متحمسة لصعود الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية لرئاسة البرلمان ولكن الأوضاع لم تتغير عن السابق فالدبلوماسية التونسي أصيبت بحالة ركود ورئيس البرلمان غرق في إطفاء الحرائق في مؤسسته التي كبلته عن المبادرات التي كان يقوم بها خارجه.ولذلك لم تغير هذه القوى مقاربتها في التعامل مع تونس بل ربما أبدت انشغالا من غموض وهشاشة الأوضاع ومن عجز المنجز السياسي الذي أصيب بدوره بالإنهاك من أن يكون قاطرة للترويج للتجربة

د – في المنطقة تحكمت الجائحة في نسق حراك الشارع الجزائري حيث تأثرت الأوضاع بالوضعية الصحية للرئيس، فكانت سنة هدنة. أما في ليبيا فقد تداولت موجات التصعيد مع محاولات الحوار والتهدئة وتأثر نسق كل ذلك بالجائحة بما في ذلك تدخل الفاعلين الإقليميين والدوليين مع ظهور خيط أمل رفيع في آخر السنة.نستبعد انهيار الأوضاع ولكن الوصول إلى اتفاقات قابلة للاستمرار تتطلب وقتا وصلابة في الترتيبات الحاصلة في مثلث الخليج وتركيا ومصر خاصة

أما تأثير باقي دول الإقليم فقد كان أقل أهمية من السابق وإن شهد بعض الدفع في عدد من المحطات مثل محاولة سحب الثقة من رئيس البرلمان رئيس حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي في الثلاثين من يوليو. غير أن سقوط ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية والترتيبات في الخليج وفِي المنطقة اللاحقة لها ستخفف الضغط أكثر على التجربة التونسية.

الوضع الاقتصادي والاجتماعي

لقد كانت الثورة في عمقها نداء من أجل التغيير،وكانت تعبيرا عن وصول المنوال التنموي المعتمد منذ بداية سبعينات القرن الماضي إلى نهاياته، وهو منوال متوجه إلى الخارج ويستند على قطاعات الخدمات مثل السياحة وعلى صناعات معملية ميزتها التفاضلية يد عاملة قليلة التأهيل وقليلة التكلفة كما يراهن على تصدير مواد فلاحية تكون رخيصة الثمن في الأسواق لعدم الاشتغال على إعطائها قيمة مضافة عالية إضافة إلى عائدات بعض المواد الأولية مثل الفسفاط. هو منوال قائم على التحكم في إدارة الثروة عبر آلية إسناد التراخيص للمناشط بما يعني حصر الثروة بطريقة قانونية في يد فئة يتداخل فيها الاقتصادي والمالي بالسياسي والجهوي وحتى الجغرافي، وهي آلية ازدادت انغلاقا منذ التسعينات لحصر دوران الثروة في مربع عائلي شبه مافيوزي. قامت الثورة على هذا المنوال الذي أغضب المنبوذين والمحظوظين في نفس الوقت، وكان المطلوب إعادة الاعتبار للإنتاج الحقيقي بدل التبادل واقتصاد الخدمات الهشة والمناولة، واعتماد خيارات وسياسات تسرح مجال المنافسة وتدمج كل الفضاء الوطني وتولي الفلاحة مكانة مركزية وتراهن كذلك على تنويع العلاقات والأسواق وتحرير الإرادة الاقتصادية الوطنية من الارتهان للشمال.

غير أن عدم الاستقرار السياسي والتغيير المستمر للحكومات (9 رؤساء حكومات) وضعف أغلبها ومعارك النفوذ وغياب الرؤى والاعتماد على الترضيات بدل الكفاءة كل ذلك فاقم المصاعب الأصلية للاقتصاد التونسي وخاصة بعد أزمة كورونا . إن إشكالات الاقتصاد التونسي معلومة، وهي إشكالات دولة صغيرة دون كثير موارد طبيعية مرتبطة منذ القرن التاسع عشر بعلاقات تبادل وثيقة باروربا وخاصة فرنسا توطدت بعد العولمة وبعد الإمضاء على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1995 . كان المطلوب بعد الثورة بلورة رؤية للتغيير وتبني سياسات قطيعة وهذا يتطلب وضوحا وإرادة وكتلة سياسية متماسكة. في المحصلة لقد تقدم الإطار التشريعي نسبيا بالمصادقة على مجلة الاستثمار و بالمصادقة على قانون لشراكة بين القطاعين العام والخاص وعلى قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني وعلى بعض القوانين التي تحفز الشباب على بعث مشاريع صغيرة،غير أن تأخر إصدار النصوص الترتيبية والتعقيدات الإدارية والغموض السياسي جعل الحكومات أقرب إلى إدارات تغرق في اللهاث لإطفاء الحرائق وشراء السلم الاجتماعي فتخضع لابتزاز مختلف دوائر الضغط المالي مقابل وعود بالمساهمة في إيجاد مواطن شغل،ولابتزاز دوائر الضغط الاجتماعي مقابل تعهدات بعدم تعطيل الإنتاج والمصالح.

هذا هو الإطار العام الذي تنزل فيه بناء ومناقشة ميزانية الدولة لسنة 2021 والتي قدرت بـ51.8 مليار دينار يتوقع توفيرها من مداخيل جبائية وغير جبائية بقيمة 33،1 مليارا من الدينارات،ويتم تغطية العجز المقدر ب 18.7مليار دينارا باللجوء إلى الاقتراض الأجنبي (13.1 مليارا) والاقتراض الداخلي (5.6 مليارا). أما أوجه الصرف فيخصص مبلغ 41 مليارا للنفقات من ضمنها 20.1 مليارا للأجور، فلا يبقى

للتنمية الا حوالي عشر مليارات. أما الميزان التجاري فيتفاقم عجزه بسبب تعطل إنتاج وتصنيع وتصدير الفسفاط نظرا للاضطرابات الاجتماعية في الحوض المنجمي، وبسبب تراجع مداخيل تصدير المنتجات الفلاحية، وبسبب انهيار القطاع السياحي نتيجة الأعمال الإرهابية سنتي 2015 و 2017 وهو القطاع الذي كان يشغل 400 ألف عامل ويؤمن 7 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وتواصل كل المؤشرات إشعال الأضواء الحمراء،لتبلغ نسبة التضخم 5.4 %،وتنحدر نسبة النمو المتوقعة إلى مستوى (- 7%)، وتقفز نسبة البطالة إلى 18% (بين 800 الف والمليون عاطل عن العمل حسب المصادر) من ضمنهم حوالي 300 من أصحاب الشهادات العليا،وتتدهور قيمة الدينار ويتجاوز الدَيْن الخارجي نسبة الـ 90 % من الناتج الداخلي الخام بما يمثل خطرا على اقتصاد البلاد.

هي ميزانية إدارة أزمة دون إجراءات كبرى ودون أفق سياسي. والغريب في الأمر أن الجميع يتفق على هذا الحكم بما في ذلك الأحزاب التي تسند الحكومة والتي صادقت على الميزانية والتي تعد بميزانية تكميلية خلال ربيع 2021 تتضمن روحا إصلاحية. وكالعادة يطرح السؤال المؤرق حول مصادر تمويل الميزانية.وهو سؤال يستدعي مواجهة شجاعة لخمس معضلات كبرى:

- فالضغط الجبائي مسلط حاليا أساسا على الموظفين الذين تقتطع مساهماتهم مباشرة وعلى المؤسسات الصغرى بخلاف المهن الحرة والخواص وأصحاب الثروات.ولا يمكن ضخ مداخيل إضافية لميزانية الدولة دون ثورة في المنظومة الجبائية ترسي العدالة وتمنع التهرب ودون تفعيل أجهزة الاستخلاص ودون إدماج القطاع الموازي في القطاع المنظم وهي ورشة كبيرة لها فوائدها المالية والاجتماعية.

- كما أنه من غير الممكن استمرار تحمل كتلة أجور تمتص خمسي الميزانية، ولا استمرار إغراق الوظيفة العمومية بعمالة إضافية إذا كان المقصد الوحيد منها هو تهدئة الفئات المحتجة.ومعلوم أن هذه الحلول لا تحصل على تهدئة بل تغذي المطلبية.

- تجب المواجهة الصريحة لملف الدعم إذ أن إدارته منذ عقود هو فساد محض حتى إن ارتكبته المؤسسات المنتخبة، فهو هدر لأموال دافعي الضرائب ولا يصرف فقط على مستحقيه. بل إن ال20. % من المواطنين الأكثر فقرا لا يحصلون سوى على 16 % من موارد التعويض. إن إدارة ذكية للملف تحقق العدالة وتضمن التدخل الناجع وتوفر موارد للدولة.

أما دفع الإنتاج فهو مرتبط بضرورة دفع الاستثمار

- وبتفكيك منظومة اقتصاد الامتيازات واحتكار الرخص وبتغيير قواعد النشاط الاقتصادي الموروثة عن دولة الاستبداد والفساد، وبإصلاح المنظومة التعليمية والتكوينية، وبإصلاح إداري جذري يبسط الإجراءات ويقلص الآماد الزمنية والتكاليف المالية.ولكنه مرتبط خاصة بتجاوز الوهن المؤسساتي والغموض السياسي.

- أما اللجوء إلى التداين فلا يمثل حلا بل سيقود البلاد إلى الإفلاس والارتهان إلى الدوائر

المقرضة. وكثيرون يقارنون ما يحصل اليوم بوضع البلاد قبيل الاستعمار الفرنسي لما وضع تحت رقابة الكوميسيون المالي. إن تفاقم المديونية والتضخم وعجز الميزانية وانهيار المقدرة الشرائية وارتفاع نسب البطالة وخاصة بالنسبة لخريجي الجامعات وتفكك الطبقة الوسطى والارتهان إلى مراكز القرار المالي الخارجي دولا ومؤسسات واستتباعات الجائحة، إضافة لعدم الاستقرار السياسي وضبابية الرؤية والقيادة المرتبكة تؤدي إلى تفاقم ظواهر مجتمعية ناتجة عن ضعف الدولة وعدم قدرتها على احتضان مواطنيها.

يمكن رصد أزمة النموذج وعمق القلق وفشل الإدماج في مستوياته السياسية والاجتماعية والاقتصادية من خلال عدد من الظواهر نفصل في ثلاث منها مع الاكتفاء بالإشارة إلى غيرها:

- **الاحتجاج الاجتماعي:** وهو يتصاعد منذ سنة 2016 ويتمرد على الأطر المنظمة بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل الذي يخير أحيانا مجاراة النسق فتلجئ بعض هياكله إلى التصعيد لمحاولة احتواء هذا النمط من الاحتجاج،كما يمكن أن نقرأ الإضرابات العامة التي حصلت خلال سنة 2020 في عدد من المحافظات في علاقة بهذا المعطى هذا المظهر يعد من علامات نجاح الديموقراطية التونسية التي تتيح التعبير السلمي والاحتجاج، وهو أيضا من مظاهر أزمة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر التشغيل وإثارة عدد من القضايا المحلية مثل الحق في المياه وفِي بيئة سليمة من الدواعي الرئيسة لهذا الحراك الذي ينتشر في فضاءات متعددة مثل الطرقات والشوارع ومقرات الإنتاج ومراكز السلطة. جغرافيا تعتبر محافظات الوسط الغربي والجنوب الغربي المراكز الأساسية للاحتجاج وهي مناطق التمرد التاريخي منذ القرن التاسع عشر. المستجد النوعي أن هذه التحركات أخذت طابعا أكثر عنفا في السنوات الأخيرة، وخاصة منذ نهاية الحجر الشامل هذه السنة أواخر شهر مايو.

وحسب تقارير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهي جمعية مهتمة منذ سنوات بمتابعة الحراك الاجتماعي والانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فإن الملاحظ هو ارتفاع نسبة الاحتجاجات العشوائية التي يمكن أن تنزلق إلى استعمال العنف المدني على حساب الاحتجاج المنظم الذي تؤطره «تنسيقيات «محلية أو جهوية أو وطنية يدعي بعضها الانتساب لرئيس الجمهورية، وهي تستلهم من فكرة البناء من تحت بصيغ شبكية. ولئن انطلق نسق الاحتجاجات ضعيفا في بداية سنة 2020 بسبب انتظار الخطوات الأولى للسلطات الجديدة ثم بسبب الإغلاق الشامل الذي تواصل لستة أسابيع، إلا أن النسق عاد للارتفاع ارتفع منذ شهر يونيو لتستقر الحصيلة عند الرقم الإجمالي في نهاية 2020 عند 8759 احتجاجا من بينها 5725 (65 %) يصنف عشوائيا لديه قابلية الانزلاق إلى ممارسة العنف للعنف، أما الاحتجاجات المنظمة وعددها 3866 فتغطي النسبة الباقية

- **الهجرة غير النظامية:** إن الصعوبات الاجتماعية المتفاقمة تدفع آلاف التونسيين من خريجي الجامعات العاطلين في اختصاصات الهندسة والطب والمعلوماتية إلى الهجرة إلى أوروبا وكندا. ولكنها

أصبحت تستهوي أيضا عددا من الشباب العامل والباحث عن ظروف أفضل لتحسين حياته. وهذا الصنف من الهجرة يتخذ المسالك النظامية ومن جهة أخرى تلجأ أعداد متزايدة من الشباب الذي لفظته المدارس إلى قوارب الموت بحثا عن فرص شغل في أوروبا مرورا بإيطاليا.

– إن أرقام الهجرة في سنة 2020 تذكر بأرقامها في ربيع 2011 عندما انهارت الدولة. إذ تسجل إحصائيات وزارة الداخلية هجرة 12883 تونسي من ضمنهم 10701 رجل و353 امرأة مع وجود قُصَّر بصحبة أهاليهم (398) أو دون مرافقة (1431)، كما تسجل إفشال هجرة 13466 شخصا من ضمنهم 68.79% من التونسيين. هذه المؤشرات بنسقها المتصاعد تدعو للقلق فقد نجح في التسلل إلى اوروبا5266 شخصا سنة 2018 وتم إفشال هجرة 4519 شخصا. أما سنة 2019 فقد نجح 2654 شخصا في التسلل فيما تم إحباط هجرة 4177 شخصا.

– الانتحار ومحاولات الانتحار خلال سنة 2020: الذكور 174 والإناث 61. كل هذا إضافة إلى مؤشرات أخرى تتعلق بارتفاع نسب التسرب المدرسي وبارتفاع حالات الطلاق بتفشي العنف اللفظي والمادي. الملاحظة الأبرز هي توسع مظاهر التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأخطر أن التوزيع الجغرافي لخارطة الفقر والحرمان ومظاهر القلق الاجتماعي تتبع نفس خارطة الحرمان القديمة وذلك أحد عناوين تعثر الثورة في تحقيق الإدماج الاجتماعي وبناء الوحدة الوطنية الحقيقية.

الخلاصة

تتفاقم الأزمة في تونس وتأخذ أبعادا مركبة من أوجهها صعوبة التعايش بين رؤوس السلطة والهشاشة الحكومة وضعف الدولة والركود الاقتصادي وصعوبات المالية العمومية وتصاعد الاحتجاج الاجتماعي ووتفشي الفساد وتزايد مشاعر الإحباط. من المسؤول عن هذه الأزمة المركبة والمتفاقمة ؟ومن المسؤول عن هذا المشهد المائع دون عمود فقري؟ ومن المسؤول عن منهجية الإدارة المرتبكة وقصيرة النظر ؟ لا شك في تأثير الأطر التي تحكم منظومة الحكم ومن ضمنها ثغرات الدستور وعدم انسجام قوانين الأحزاب والجمعيات والانتخابات مع الأوضاع، وتأثير السياقات والمستجدات وخاصة تأثيرات الجائحة. ولكن هذه كلها معطيات يعرفها الساسة وهم مطالبون أصلا بإيجاد حلول لها.

إن المشكل في تونس هو إشكال قيادي بالأساس، فهو مشكل مسؤولين أخفقوا في تحمل مسؤولياتهم، ومشكل منظومة حزبية عجزت عن قراءة الوضع وتغليب المصلحة العليا والتحلي بأخلاق التسامح والتعايش والتعاون والإيفاء بالعهود مع الناخبين فتفاقمت الفجوة معهم وازداد عجزها عن تغطية الطلب على السياسية في كل الساحات الليبرالية والوسطية والمحافظة، وهي فراغات نفذت منها المنظمة النقابية لتستضعف الدولة وتنهك اقتصادا لا ينقصه الإنهاك. كما عجزت هذه المنظومة عن تجديد نفسها وعن الالتزام بالحد الأدنى الديموقراطي بعقد المؤتمرات في وقتها والانضباط لمقتضيات القوانين بخصوص تنظيم التداول بما يحميها من الانسداد الداخلي ويغري الشباب بالانخراط في الشأن العام

في السياسة. ولا يمكن لمنظومة مأزومة عجزت عن معالجة أمراضها أن تقود البلاد وتعالج صعوباتها.

المنظومة لم تعد تعني في الاستعمال، اليوم،بعد عشر سنوات من الثورة نفس ما كانت تعنيه من قبل، هي خليط بين قديم ما قبل الثورة الذي تأقلم مع الأوضاع الجديدة، والقديم الذي لا يزال مسكونا بوهم استرجاع المواقع، والجديد الذي شارك في الحكومات أو عارضها من داخل المؤسسات المنتخبة أو من خارجها. هذه المنظومة تقف الآن أمام تحد وجودي من أجل إنقاذ نفسها أولا قبل أن «يناديها المنادي بالأفول فتبادر بالإجابة». ولكنها تقف أمام التحدي الأصلي لوجودها أي إيجاد حل لمعضلات البلاد.

لا حل سوى حوار واسع وهادئ وشامل يجدد العقدين الاجتماعي والسياسي.هذه هي الطريق السالكة الوحيدة. غير ذلك يصعب التوقع.

فقد كان من مزايا الجائحة أن علمتنا التواضع وعدم النظر للمستقبل بمنطق الاستصحاب. إننا نستبعد في كل الحالات مخارج من نوع الانقلاب العسكري فالمؤسسة العسكرية التونسية تعودت البقاء بمنأى عن التدخل في السياسة وارتضت ذلك،وقد تراكمت الإصلاحات داخلها بعد الثورة بما رسخ لديها هذه القناعة، ولذلك ففي صورة تنكب الفاعلين لما أسميناها الطريق السالكة فإننا نرجح أن تراوح الأوضاع بين سيناريو تدوير صعب للأزمة الحالية تصل فيه المنظومة الحاكمة برمتها خائرة القوى إلى استحقاق الانتخابات المحلية سنة 2023 إلى استحقاق الانتخابات العامة سنة 2024. وسيناريو الانتخابات السابقة لأوانها ولا أحد يفضلها حاليا خوفا من خسارة المواقع وتكرار نفس المشهد المفتت وصعود أسوء ما في المنظومة القديمة. ولكنه خيار قد يتم اللجوء إليه حتى دون تغيير قواعد اللعبة خوفا من الاسوء.

وسيناريو الانهيار والانفلات الذي لا أحد بإمكانه توقع مخرجاته.